المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الديمقراطية البيئية وسياسات التصدي للتحديات المناخية في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. عبد العزيز عليوي عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9889
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية البيئية وسياسات التصدي للتحديات المناخية في العراق

أ.م.د عبد العزيز عليوي عبد
جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية
abdulazizelwi@uoanbar.edu.iq

الملخص:

جاءت الديمقراطية البيئية استجابة لتصاعد المطالبات بمنح المواطنين في دولهم ادوارا اكبر في المساهمة بصنع السياسات البيئية بعد الوصول الى قناعة مفادها أن حماية البيئة لا يمكن ان تتحقق بمعزل عن الافراد الذين يمثلون الفئة المستفيدة الاكبر في حال وجود بيئة نظيفة. كما انهم سيتضررون اذا استمر التدهور البيئي.

ووفقا لمؤشرات البيئة العالمية فأن الديمقراطية البيئية تركز على الافكار التي تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار المتعلق بكل ما ينعلق بالبيئة. وعلى قدر تعلق الامر بالعراق فأنه يمكن التعويل الى الديمقراطية البيئية من اجل وضع سياسات مناسبة تساعد على التصدي للتحديات المناخية. انطلاقا من اشراك المواطنين في صنع القرار البيئي. ومتابعة انفاذ القوانين البيئية.

الكلمات المفتاحية: سياسات. الديمقراطية. التشاركية. البيئة. التغير المناخي.

تاريخ الاستلام : 2024/10/8	**تاريخ القبول: 2025/1/13**	**تاريخ النشر: ١/ ٣/٢٠٢٥**

Environmental Democracy and Policies to confront climate challenges in Iraq

Assist.Prof. Abdul-Aziz Alaiwi Abid
abdulazizelwi@uoanbar.edu.iq
University of Anbar – College of Law and Political Science

Abstract:

Environmental democracy has come in response to the escalation of demands to grant citizens in their countries greater roles in contributing to environmental policy-making after reaching the conviction that protecting the environment cannot be achieved in isolation from individuals who represent the group that benefits the most in the event of a clean environment, and they will also be harmed if environmental deterioration continues.

According to global environmental indicators, environmental democracy focuses on ideas that enhance citizens' participation in decision-making related to everything related to the environment.

As far as, the matter is concerned in Iraq, environmental democracy can be relied upon to develop appropriate policies that help address climate challenges based on the participation of citizens in Environmental decision-making and follow up on the enforcement of environmental laws.

Keywords: Policies, Democracy, Participatory, Environment, Climate change

المقدمة:

دفعت المخاطر التي تسبب بها التغير المناخي الى التفكير بضرورة وضع سياسات جديدة للتصدي للتغيرات المناخية التي الحقت الضرر بدول كثيرة من بينها العراق. وتوالت الدعوات الى منح المواطنين في دولهم حق الوصول الى المعلومات البيئية. وحق المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة. وكذلك حق متابعة القوانين البيئية واللجوء الى القضاء للمطالبة بمحاسبة المتسببين بالاخفاقات البيئية. ودفع ذلك كثير من الدول الى توفير ضمانات لحق الافراد في المشاركة بصنع القرار البيئي ومتابعة تنفيذه. وادى ذلك الى تبلور مفهوم الديمقراطية البيئية الذي يمكن ان يمثل اطارا للسياسات التي يمكن ان تتبعها الدول التي تأثرت بالتغير المناخي بضمنها العراق للتخفيف من حدة التحديات المناخية. وبالتالي فأن السياسات التي تمس المواطنين وبيئتهم تكون اكثر شفافية كون المواطنين قد شاركوا في المراحل الاولى لصنع السياسات البيئية بدلا عن التشاور في المراحل الاخيرة او عند الدخول في مراحل معقدة للازمة.

اشكالية البحث:

اثار تأثر العراق بالتغير المناخي عدد من الاسئلة في الاشكالية التي سيحاول البحث الاجابة عنها: لماذا تأثر العراق بالتغير المناخي؟ ولماذا لم تنجح المعالجات السابقة في الحد من اثار التغير المناخي؟ وهل يمكن ان تساعد الديمقراطية البيئية في وضع سياسات للتصدي للتحديات المناخية؟ وكيف يمكن ان يؤدي الافراد ادوارا ايجابية في مواجهة المخاطر البيئية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اشراك المواطنين في صنع السياسات البيئية ومراقبة تنفيذ القوانين البيئية يمكن ان يؤدي الى تقيل تأثر العراق بالتغير المناخي؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي الذي يقوم على اساس مدخلات الديمقراطية البيئية التي يمكن أن تؤدي الى مخرجات ايجابية فيما يتعلق باثار التغير المناخي. فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي لتوضيح الديمقراطية البيئية وبعض مظاهرها التي طبقت في العراق ويمكن الاستفادة منها في سياسات التصدي للتحديات المناخية.

المبحث الاول

الديمقراطيـــة البيئيـــة

لم يعد فهم الديمقراطية مقتصرا على المفاهيم والشؤون السياسية. وتنظيم حق الترشيح والانتخاب. ووضع حدود العلاقة بين السلطات. بعد ان تطور فهم الديمقراطية الذي اصبح معبرا عن التشاركية التي حددت اليات اشراك الافراد في صنع القرارات بمختلف مجالات الحياة ثم متابعة تنفيذ تلك القرارات. وادى ذلك الى ظهور مفهوم الديمقراطية البيئية الذي جاء لتسهيل تطبيق فكرة اشراك المواطنين في اعداد القرارات المرتبطة بالبيئة من اجل ضمان حق الافراد في الوصول الى المعلومات البيئية. وحقهم بالمشاركة في صنع القرار البيئي. فضلا عن متابعة انفاذ القوانين البيئية.

اولا: الديمقراطية التشاركية كمدخل لدراسة البيئة:

تمثل الديمقراطية مصطلحا واسع الفهم يعتمد على النتائج المموسة التي تسهل عملية ادارة السلطة بعيدا عن التفرد القائم على اساس العواطف والولاءات الضيقة. حتى أن الديمقراطية تحولت بمرور الوقت الى آلية يمكن من خلالها تكريس حكم الشعب عن طريق الممثلين الذين يجري اختيارهم من قبل ناخبين مؤهلين للمشاركة في عملية الاقتراع.

ومن هنا برزت اهمية الديمقراطية التشاركية التي اصبحت من ابرز القضايا التي تشغل الباحثين في العلوم السياسية. كون ذلك مرتبط بتطوير الحقل المعرفي للعلوم السياسية. فضلا عن ارتباط الديمقراطية التشاركية بالجانب العملي القائم على أساس ارساء الحكم الديمقراطي من خلال المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية. وبدأت التشاركية تتسع نتيجة لبروز دور القوى الاجتماعية التي رفعت سقف مطالبها والتعبير عن رغبتها المعلنة بالمشاركة في ادارة الدولة بعد الاخفاقات المتكررة للبنى السياسية التقليدية في احتوائها ومنحها مساحة مقبولة للتعبير عن مصالحها. فتحولت المقاربة التشاركية إلى اداة لضمان دخول فواعل جديدة الى العمل السياسي واعادة النظر الى الفواعل ككل داخل الدولة عن طريق التشارك الذي يوفر رؤية جديدة لتظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع (بوجلال ٢٠١٧, ٧). هذا يعني ان الديمقراطية التشاركية ظهرت كنتيجة للتساؤلات بشان منح السلطة لعدد محدود من الاشخاص دون غيرهم في ظاهرة وسعت الفجوة بين الاقوياء والضعفاء. بين الاغنياء والفقراء. بين السلطة والجماهير. بين من يستطيع فرض ارادته على الاخرين وبين من يطيعون الاوامر وينفذونها دون نقاش. وغير ذلك من الامثلة حول امتيازات الحكام والتزامات المحكومين. ليظهر هنا دور التشاركية التي تلعب دورا مهما في تحويل التضاد الى تضامن بين الحكام والمحكومين (الشاوي ٢٠١٢, ٥٧٣-٥٧٤).

وتمثل الديمقراطية التشاركية محاولة لتطوير فهم العملية الديمقراطية واخراجها من كونها تكريس لحكم الاغلبية فقط. إذ أن حكم الشعب الذي تهدف الديمقراطية الى تحقيقه يسعى الى منح حقوق سياسية للاقليات وليس للاغلبية وحدها ليكون تمثيل الجماهير اكثر شمولا. ويرى "ارند ليبهارت" ان الديمقراطية التي تقوم على اساس اشراك اكبر عدد من اصحاب المصالح في صنع القرار وادارة الدولة تكون اشمل واكثر واقعية لاعتقاده ان ذلك سيحقق قضايا عديدة غير موجودة في ديمقراطيات الاغلبية من بينها ان الديمقراطية التي تشرك اطرافا عيدة في صنع القرار ستكون اكثر كرما فيما يتعلق بخصوص المساعدات المالية للفئات الفقيرة. وتزج عدد اقل من الافراد في السجون. والاهم من هذا كله وعلى قدر تعلق الامر بموضوع البحث فأنها ستشكل فارقا في مجال البيئة لان سجلاتها تكون افضل في المجال البيئي مقارنة بالدول التي تتبع انواعا اخرى من الديمقراطية (ليبهارت ٢٠١٥, ٣٢٩). كما وجد "صموئيل هانتغتون" أن الديمقراطية التشاركية في عدد من الدول الغربية افضل بكثير من انواع الديمقراطيات الاخرى الموجودة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. موضحا ان الديمقراطيات في هذه القارات تعاني من النقص في قضايا عديدة. مثل العجز في توفير الغذاء. وغياب او ضعف القدرة على مواجهة الازمات البيئية والمشاكل التي تعاني منها القطاعات الصحية (هنتغتون ٢٠١٥, ٨).

ويركز مؤيدو الديمقراطية التشاركية على فكرة الشرعية لدعم ما يطالبون به لاعتقادهم أن شرعية الاصلاح السياسي يمكن ان تأتي عن طريق اقناع الحاكم بها. الا ان شرعية النظام السياسي على المدى البعيد لا يمكن أن تأتي الا عن طريق المشاركة الواسعة لمختلف المكونات السياسية والاجتماعية في عملية صنع القرار السياسي. مما دفع كثير من الدول الى عصرنة الاجراءات التي تتطلبها العملية الديمقراطية من اجل تسهيل عملية توسيع المشاركة السياسية وانهاء حقبة احتكار القرار السياسي من قبل فئات نخبوية (هنتغتون ٢٠١٥, ١٥٧).

ولما كانت عملية صنع القرار البيئي جزء من صنع القرار السياسي ككل. فأن العملية الديمقراطية في اي دولة لن تكتمل ما لم تكن هنالك مساهمات لجميع الفاعلين وهو ما تحقق عن طريق الديمقراطية التشاركية التي سمحت لخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية المعنية بها بالمشاركة في صنع ومراقبة تنفيذ السياسات البيئية في خطوة ممهدة لظهور الديمقراطية البيئية.

ثانيا: الديمقراطية البيئية كأحد مظاهر الديمقراطية التشاركية

أن وجود تعريفات عديدة للديمقراطية. فضلا عن اختلاف المؤشرات التي يتم عن طريقها ملاحظة وجود سياقات ديمقراطية من عدمه. امور دفعت باتجاه توسيع مفهوم الديمقراطية ليشمل قضايا لم تكن تصنف سابقا ضمن الحقوق والواجبات التي تضمنها العملية الديمقراطية لتتغير بمرور الوقت الفكرة التقليدية التي كانت سائدة عن الديمقراطية ليصبح للافراد حق في صناعة القرار السياسي حتى وان كانت القرارات لا تتعلق بقضايا سياسية. ومن بينها المسائل البيئية التي باتت تعالج من خلال الديمقراطية البيئية التي تمثل احد اهم مظاهر الديمقراطية التشاركية (Mason 1991, 21).

ووفقا لمؤشر الديمقراطية البيئية العالمي فأن الديمقراطية البيئية تعرف على أنها الافكار التي تدفع الى تعزيز مشاركة الافراد في صنع القرار المتعلق بالمناخ والموارد الطبيعية وكل ما يتعلق بالبيئة.

وبحسب هذا التعريف فأن الديمقراطية البيئية يجب ان تضمن للافراد ثلاثة حقوق رئيسية هي (The Environmental Democracy Index 2015, 2):

١. الحق في الوصول الى المعلومات المرتبطة بالمشاكل البيئية.
٢. الحق في مشاركة الافراد بشكل فعال في صنع القرار البيئي.
٣. الحق في انفاذ القوانين البيئية وتعويض المتضررين من الاهمال الناتج عن قصور المؤسسات في التعامل مع الازمات البيئية.

ويمثل الحفاظ على هذه الحقوق الخطوة الاولى باتجاه الوصول الى تحقيق العدالة والتواصل بين السلطة والمجتمع. ومنح الافراد الحق في تسجيل اعتراضاتهم على القرارات التي يمكن ان تتسبب باضرار بيئية. في مؤشر على ان الديمقراطية البيئية واقع لا بد من الاعتراف به وحمايته وانفاذ القوانين المرتبطة به (The Environmental Democracy Index 2015, 2). ودفع ذلك كتاب كبار للاعتراض على استئثار القادة السياسيين بالقرار البيئي حتى وان شكل ذلك خطرا محدقا بدولهم. وانتقد الفيلسوف الامريكي نعوم تشومسكي الانشغال بالقضايا السياسية على حساب البيئية. مؤكدا انه اصبح على يقين بأن الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتجه نحو الكارثة بعد ان اخفقت في وضع استراتيجية مناسبة لمواجهة جائحة كورونا. بسبب عدم ادراك صانعي القرار لخطورة التغير المناخي الذي ضرب العالم. وبين ان بلاده كانت من اكثر الدول تأثرا بالجائحة نتيجة ضعف ادارة البيت الابيض. واصفا الرئيس الامركي جو بايدن بأنه "شخص معتل اجتماعيا مصاب بجنون العظمة لا يكترث الا لسلطته والاستحقاقات الانتخابية. ويدعم قاعدته التي تضم اصحاب الثروات الكبرى وابرز ارباب العمل" (تشومسكي وبولن ٢٠٢١, ٩-١٠).

ووضع تشومسكي الديمقراطية البيئية معيارا للمقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية. اذ وجد ان الديمقراطية الامريكية لم تمنح المسائل البيئية المساحة التي تستحق في ظل وجود مصالح خاصة هيمنت على اجواء صنع السياسات في الولايات المتحدة الامريكية بما فيها المتعلقة بالبيئة وهذا ما يمكن وصفه بأنه نيوليبرالية جديدة. بالمقابل وجد تشومسكي ان الدول الاوربية تمتلك بقايا هيكل ديمقراطي اجتماعي تمكن من منح التغيرات المناخية والقضايا البيئية قدرا مناسبا من الدعم. وهو ما لم يمكن متوفرا لدى الولايات المتحدة الامريكية التي يرى انها يمكن ان تخرج من الازمات على المستوى المنظور. لكن اثار هذه الازمات تبقى قائمة (تشومسكي وبولن ٢٠٢١, ١٠).

ولما كانت البيئة تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي البر الذي يحتوي على التربة والغابات والجبال والمباني وكل ما يعيش على الارض من كائنات. والبحر الذي يضم البحار والانهار والممرات المائية. وكذلك الهواء الذي يعد اهم عناصر النقاء البيئي. فقد ظهرت مبادرات لحماية الحق مشاركة الافراد في الاجراءات البيئية عن طريق الديمقراطية التشاركة من بينها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون عام ١٩٨٥ (دليلة ٢٠١٣. ٤٥). ومنحت هذه الاتفاقية الحق للاشخاص من خارج المؤسسات الرسمية بالمشاركة في اعداد البحوث العلمية واستخدام وسائل التكنولوجيا المتاحة والحصول على فرصة الاسهام في وضع الخطط التي من شانها رصد انبعاثات المواد التي تؤدي الى استنفاد طبقة الاوزون. كما قرر المشاركون تشكيل فرق للعمل تضم متخصصين وخبراء وقانونيين لوضع اتفاقية اطارية عالمية للسيطرة على المخاطر الناتجة عن الاستراتيجيات السابقة بشأن طبقة الاوزون. ونجح الاشخاص من غير الدول بالفعل في تمهيد الطريق الى

عقد مؤتمر حماية طبقة الاوزون الذي شهد التوقيع على الاتفاقية في اذار ١٩٨٥ ولمدة عام واحد. لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في ايلول ١٩٨٨ (اتفاقية فينا ١٩٨٨) وفتحت هذه الاتفاقية والتجارب المماثلة الباب واسعا امام تكريس مفهوم الديمقراطية البيئية عن طريق تطبيق احد اهم شروطها وهو حق الاشخاص في المشاركة بصنع القرار البيئي. كونهم شركاء في اي فوائد يمكن ان تنتج عن ذلك. كما انهم شركاء في الضرر الناتج عن الاخطاء في صنع وادارة السياسات البيئية.

واتسع الاهتمام بالديمقراطية البيئية بعد اتفاقية آرهوس التي نصت صراحة على حق الاشخاص في المشاركة بصنع السياسات البيئية وتفعيل ادوات الرقابة عليها.

وتعد اتفاقية اتاحة فرصة الحصول على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشانها والاحتكام الى القضاء في المسائل المتعلقة بالبيئة "اتفاقية آرهوس" التي وقعت عام ١٩٩٨ اول اتفاقية ملزمة تفرض تطبيق الديمقراطية البيئية بشكل صريح وواضح بعد منحت الافراد حقوقا وفرضت على سلطات الدول واجبات. وعام ٢٠١٠ شكلت الدول الموقعة على الاتفاقية فرق عمل معنية بمشاركة الجمهور في اتخاذ القرار البيئي من اجل بناء القدرات والاستفادة من الخبرات الشخصية. وجرى تنفيذ مشاريع تجريبية في ٩ دول لاعداد استراتيجيات عمل شارك في وضعها منظمات مجتمع مدني بالشراكة مع الحكومات (تقرير الاتفاقية الاطارية ٢٠١٤, ٥). ولم تكتف بعض الدول الموقعة على "اتفاقية آرهوس" على ما تضمنته بنود الاتفاقية بل ذهبت الى ابعد من ذلك حين سنت تشريعات تضمن وجود مشاركة فاعلة للجمهور. وضمنت دول عديدة في دساتيرها الحق في توفر بيئة صحية والمشاركة في اعداد الخطط البيئية. كما عمدت بعض الدول مثل الاكوادور الى وضع القضايا المتعلقة بمشاركة الافراد في صنع القرار المناخي بدساتيرها. ليس هذا فحسب بل ان دول اخرى وضعت اليات دستورية تضمن وجود مشاورات يشارك فيها الجميع للتوصل الى مبادرات تشريعية توجد فيها لمسات المجتمعات المحلية المعنية بالتغيرات البيئية. ويقدم القانون المكسيكي العام لتغير المناخ مثالا واضحا على وجود تشريع يراعي مشاركة المجتمعات المحلية وذوي الاحتياجات الخاصة والسكان المعنيين في صنع السياسات المناخية. كما قامت دول اخرى باتخاذ قرارات تضمن حق تنمية الوعي البيئي وادرجت مفردات مثل التثقيف البيئي في برامج التنمية المستدامة (تقرير الاتفاقية الاطارية ٢٠١٤, ١٢).

ودفع تصاعد الاهتمام بالديمقراطية البيئية الى تشكل مجالس بيئية دائمة تمارس اعمالا اقليمية ودولية ومن بينها مثلا مجلس البيئة الاوروبي الذي يتولى مهمة الدفاع عن حق الاشخاص في الوصول الى المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار البيئي ومتابعة تطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة.

ويعتقد مجلس البيئة الاوروبي ان للاشخاص من غير الحكومات ادوارا مهمة في تطوير السياسات البيئية والتاثير في سلوك الحكومات. ويعمل المجلس على الاستفادة من الحقوق التي جاءت بها اتفاقية آرهوس من اجل تمكين الافراد من المشاركة في تحقيق اهداف الصفقة الاوروبية الخضراء. الا ان ذلك لا يعني عدم وجود تحديات تقف بوجه الديمقراطية البيئية التي تمثل احد ابرز مظاهر التشاركة. وفي مقدمتها وجود ما يسمى في اوروبا بـ "التقاضي ضد المشاركة العامة" الذي يوظف من قبل السلطات ضد منظمات غير حكومية فاعلة واشخاص وناشطين من اجل تخويفهم ومنعهم من مواصلة مسيرتهم في كشف المخالفات المتعلقة بالسياسات البيئية. مما دفع لتصاعد المطالبات بضرورة وجود عمليات تقييم دورية لمدى التزام الدول المعنية بتطبيق مضامين اتفاقية آرهوس التي تعد احد ابرز مظاهر الديمقراطية البيئية في العالم حتى اليوم (Francesca Carlsson).

المبحث الثاني

الديمقراطية والبيئة في العراق

على الرغم من مرور اكثر من عقدين على التغيير السياسي في العراق والانتقال الى الديمقراطية. الا ان بعض اوجه التجربة الديمقراطية في العراق ما زالت غير واضحة في ظل وجود مطالبات متكررة باصلاح الاوضاع والحيلولة دون تكرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي تظهر بين الحين والاخر خصوصا خلال الاشهر التي تسبق او تلي اي تجربة انتخابية. المطالبات الشعبية غالبا ما تركز على القضايا التي تهم المجتمع بما فيها القضايا البيئية التي حصلت على حيز مناسب لدى صانع القرار خصوصا خلال الفترة التي اعقبت جائحة كورونا والجفاف وتاثر العراق بالتغير المناخي. وهو ما يدفع لفهم التجربة الديمقراطية في العراق وعلاقتها بالبيئة.

اولا: التجربة الديمقراطية في العراق

أن الوصول الى اتباع الاجراءات الديمقراطية في الحكم صعب. الا أن الاكثر صعوبة هو الحفاظ على التجارب الديمقراطية الفتية من الشوائب التي يمكن ان تصيبها وهي في طور النشوء.

وتواجه بعض الديمقراطيات الجديدة مخاطر عديدة تقف عائقا بوجه الانتقال الديمقراطي الذي يتطلب وجود بيئة مناسبة لاحتضانه حتى تحقيق الاستقرار السياسي الذي تفتقده كثير من الدول التي تعجز عن توفير اليات ضامنة لنجاح العملية الديمقراطية ومن ابرزها النظام الانتخابي الذي يتهم احيانا بأنه لا يوازن بين القوة التصويتية والمقاعد. وتراجع نسبة المشاركة في الانتخابات. فضلا عن تراجع الثقة بين الطبقة السياسية والجماهير. مما يتطلب التركيز على جوانب الاخفاق من اجل تلافيها كطريق للنجاح (ستيبان ٢٠١٤, ٦٩).

ولم تكن الدول العربية بمعزل عن الاهتمام العالمي بالديمقراطية كنظام للحكم. لكن ظلت عمليات التحول الديمقراطي في عدد من الدول العربية خجولة بسبب استمرار سيطرة بعض القيادات على السلطة فضلا عن وجود مؤثرات اجتماعية تحول دون ممارسة العمل الديمقراطي في هذه الدول التي لم تلتزم مؤسساتها بالاطر الديمقراطية حتى وان ادعت الاحزاب ذلك. وتعددت اسباب الميل للديمقراطية في الدول العربية وابرز هذه الاسباب (مجموعة مؤلفين ٢٠١٤, ١٣):

١. اخفاق الدول غير الديمقراطية في ادارة الملفات المهمة.
٢. النمو الكبير للطبقة الوسطى في الدول العربية.
٣. اصرار بعض الاحزاب والقوى السياسية على احتكار السلطة.

وظلت التجارب العربية في الديمقراطية تتوالى على استحياء حتى جاءت التجربة العراقية عام ٢٠٠٣ لتؤسس الى نظام ديمقراطي قائم على اساس الانتخاب والتداول السلمي للسلطة. غير ان ذلك لا يعني عدم وجود مشاكل اصبحت تصنف على انها تحديات بوجه واضعي السياسات العامة للعراق.

ويعاني العراق كونه ديمقراطية ناشئة من مشاكل عديدة وان كانت تختلف عن ازمات الدول الاخرى. الا انها تتشابه معها من حيث كونها مشاكل في دول حديثة العهد بالديمقراطية. اذ ما زالت الديمقراطية سواء كانت باسمها او شكلها او ادواتها تؤدي الى اثارة عدد من الاشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترمي بظلالها على النظام السياسي الذي نتجت عنه ديمقراطية مقبولة الا انها متأرجحة تتقدم خطوة احيانا وتتراجع خطوات احيانا اخرى حتى ان الحاجة اصبحت ملحة اليوم لقياس مدى نجاح الادوات الديمقراطية التي اتبعها العراق بعد عام ٢٠٠٣ (مجموعة باحثين ٢٠١٨, ١١-١٢).

وعلى الرغم من وجود رأي يوجه اللوم للمتسببين ببطء تطور العمل الديمقراطي في العراق خلال اكثر من عقدين. الا أن اخرون يرون أن تلك الفترة تعد طويلة للوهلة الاولى لكنها تبدو قصيرة اذا ما قورنت بما مرت به ديمقراطيات راسخة من تجارب للبناء والاستقرار من اجل تدعيم ركائز الحكم الديمقراطي الذي يتطلب مناخا سياسيا لبناء وتطوير الأسس السياسية. وكذلك مناخ اقتصادي يضمن تحقيق التنمية في مختلف الجوانب الاقتصادية. فضلا عن اهمية وجود اسس اجتماعية سليمة قائمة على أساس وجود وعي مجتمعي وتنشئة سليمة يمكن ان تساهم في بناء جيل واعي قادر على الالتفاف على الهوية الوطنية ومغادرة الولاءات الفرعية (محمد وكاظم ٢٠٢١, ١٨٥).

وكان النظام السياسي متماسكا امام مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣. التي يعتبرها البعض سلبية. بينما يرى اخرون انها ضرورية جدا لبيان مدى تماسك النظام السياسي المحمي من قبل الدستور والقائمين عليه حتى جاءت احتجاجات ٢٠١٩ لتشهد تطورا مهما تمثل بالمشاركة

الشعبية في توجيه الاليات الديمقراطية بعد ان ادت الاحتجاجات الى سن قانون انتخابات جديد وتغيير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واجراء انتخابات نيابية مبكرة عام ٢٠٢١.

ويمكن النظر الى مرحلة ما بعد ٢٠١٩ الى انها احد مظاهر الديمقراطية التشاركية حتى وان كانت على نطاق محدود من حيث الزمان وعدد الاشخاص والمنظمات غير الرسمية التي شاركت في صنع القرار السياسي. مما يعني ان بيئة الديمقراطية التشاركية موجودة في العراق وبالتالي فأن تطبيق الديمقراطية البيئية يمكن ان يتحقق حتى وان كان على المدى المتوسط او البعيد.

ثانيا: العلاقة بين الديمقراطية والبيئة في العراق

تمثل الديمقراطية التشاركية البوابة التي يمكن للفرد النفاذ عن طريقها للمشاركة في وضع السياسات المرتبطة بكل ما يحقق مصالحه. ولما كانت البيئة من الحقوق المعترف بها للانسانن فأن الافراد لهم الحق ايضا في حمايتها بالتنسيق مع الاطراف الرسمية وذلك الاستناد الى القوانين التي تضمن عدم اعتراض صناع القرار على مشاركة الافراد غير الرسميين في صنع القرار البيئي. ونتيجة للعلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والبيئة فقد نالت هذه القضية اهتماما عالميا واسعا. مما دفع كثير من الدول الى تحري كل من شانه تطوير الملف البيئي ومنحه غطاء قانوني للحيلولة دون استمرار التردي في القطاعات المرتبطة بمجال البيئة التي اصبحت تواجه تحديات كبيرة خلال السنوات الاخيرة (دليلة ٢٠١٣, ٤٥).

ولم يشهد العراق الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ استخداما مباشرا لمفهوم الديمقراطية البيئية التي تعني توسيع المشاركة في القرار البيئي ومتابعة تطبيق القوانين البيئية. واقتصر فهم الديمقراطية على ابرز حقين وهما حق الترشيح وحق الانتخاب. حتى باتت الانتخابات لصيقة باي حديث عن الديمقراطية على الرغم من أن الانتقال الى الديمقراطية يتضمن مسارات عديدة من بينها الانتخابات. الا أن غياب مفهوم الديمقراطية البيئية لا يعني عدم وجود سياسات تتعلق بالبيئة والمناخ وتغيرات الارض والبحر والهواء. ويمكن عد وجود وزارة للبيئة في العراق ا حد اهم الاشارات على وجود سياسات بيئية في العراق.

١. البيئة في الدستور

على الرغم من اعتماد العراق الديمقراطية التمثيلية منذ عام ٢٠٠٣. الا ان مظاهر الديمقراطية التشاركية موجودة في عدد من مواد الدستور. اذ نصت المادة ١٥ من الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ على أن: "لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية. ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون. وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة". كما كفلت المادة ٣٠ من الدستور للفرد والاسرة وخصوصا المرأة والطفل الضمان الصحي وكل ما يوفر المقومات الاساسية للحياة الكريمة. قبل أن تأتي المادة ٣٣ لتتحدث عن الحقوق البيئية بشكل صريح عن طريق التأكيد في الفقرة اولا على ان كل فرد

عراقي له الحق بالعيش في ظروف بيئية سليمة. في حين ركزت الفقرة ثانيا من المادة ذاتها على اهمية الحفاظ على التنوع الاحيائي وحماية البيئة.

٢. البيئة في القوانين النافذة

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ صدور عدد من القوانين التي اهتمت بالبيئة وتحسينها وحمايتها من التلوث. ومن ابرز هذه القوانين:

أ. قانون حماية وتحسين البيئة

مثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ تتويجا للجهود التي بذلت من اجل تطوير الواقع البيئي في العراق بالاستفادة من مظاهر الديمقراطية البيئية.

وقد جاء في الاسباب الموجبة للقانون انه شرع من اجل "الحفاظ على الموارد الطبيعية بما يحقق الصحة والرفاهية والتنمية المستدامة ونشر الوعي البيئي. وانسجاما مع اهمية التعاون الدولي في تنفيذ المبادئ البيئية والدولية. وللحد من التلوث البيئي الناجم عن الممارسات الخاطئة" (قانون حماية وتحسين البيئة ٢٠٠٩).

ويمثل ما جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون استجابة لمتطلبات الديمقراطية البيئية القائمة على التشاركية التي تقوم على اساس فكرة الشرعية من اجل دعم الاصلاح الذي لا يمكن ان يأتي ما لم تكن مؤسسات الدولة والقوى السياسية المؤثرة جزءا منه.

ب. قانون الغابات والمشاجر

صدر قانون الغابات والمشاجر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ في ذات العام الذي صدر فيه قانون حماية وتحسين البيئة. مما يشير الى وجود رغبة في توفير اطار تشريعي ممهد لتنمية الديمقراطية البيئية في العراق حتى وان لم يذكر ذلك صراحة في تلك القوانين.

وجاء هذا القانون من اجل تحقيق اهداف عديدة ابرزها: تحسين البيئة ومكافحة التصحر. وتنظيم وادارة وتحسين الغابات. وتوفير مواد اولية تحتاجها المعامل الصناعية في العراق. فضلا عن انشاء مشاجر اصطناعية عن طريق خطط تشارك فيها جميع الجهات المعنية. كما فرض القانون عقوبات على المتسببين بالضرر للغابات سواء كان عن طريق الحرق او غير ذلك من اساليب الاضرار بالبيئة. وجاء كل ذلك بحسب القانون من اجل توفير مناطق ترفيهية نقية. فضلا عن الحفاظ على التراث الزراعي في العراق (قانون الغابات والمشاجر ٢٠٠٩).

ج. قانون الري

بعد ٨ سنوات على تشريع قانون حماية وتحسين البيئة وقانون الغابات والمشاجر صوت مجلس النوابعلى قانون بيئي اخر هو قانون الري رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧ في محاولة لتأطير استخدام المياه للري في العراق والتقليل من هدر المياه.

وبررت الاسباب الموجبة لهذا القانون انه جاء "للحفاظ على اعمال الموارد المائية ومنع الاضرار التي تقع عليها ولمنع التجاوز على الحصص المائية". كما جاء القانون لتعديل وضع الغرامات على المخالفين التي حددتها قوانين وقرارات سابقة. والتي لم تعد تتناسب مع قيمة الدينار العراقي في الوقت الحاضر (قانون الري ٢٠١٧).

المبحث الثالث

سياسات التصدي للتحديات المناخية في العراق

اشار المبحث السابق الى عدم وجود دستورية او قانونية تحول دون تكريس مفهوم الديمقراطية البيئية في العراق كونها تسير ضمن السياق الديمقراطي السائد منذ عام ٢٠٠٣. بل على العكس من ذلك فأن الدستور وعدد من القوانين النافذة داعمة للاصلاح البيئي الذي يمكن ان يأتي عن طريق الديمقراطية. مما يعني أن الفرصة سانحة اليوم للاستفادة من التجارب الناجحة للدول الاخرى من اجل منح العراقيين الحق الكامل في الوصول الى المعلومات البيئية. ثم المشاركة بشكل مباشر او غير مباشر في صنع القرار البيئي. وكذلك الحق في متابعة تنفيذ القوانين والقرارات التي تهدف لتحسين الاوضاع البيئية في العراق. وبالنتيجة فأن السياسات المرتبطة بالناس وبيئتهم تكون اكثر شفافية كون المواطنين قد شاركوا في المراحل الاولى لصنع السياسات البيئية بدلا عن التشاور في المراحل الاخيرة او عند الدخول في الازمة او استعصائها.

وذهبت اغلب الاراء الى ان الديمقراطية البيئية تركز على قضايا عديدة ابرزها: حق المواطنين في الوصول الى المعلومات البيئية تمهيدا لمشاركتهم في صنع القرار البيئي. بالاضافة الى الحق في انفاذ القوانين البيئية وتعويض المتضررين. وانطلاقا من ذلك فأن سياسات التصدي للتحديات المناخية في العراق يمكن تندرج ضمن محورين رئيسيين هما: المشاركة في صنع القرارات البيئية. والحق في انفاذ القوانين البيئية.

اولا: المشاركة في صنع القرارات البيئية

لا توجد معوقات في الدستور العراقي تحول دون اشراك المواطنين في صنع القرار البيئي. بل على العكس من ذلك منحت المادة ١٥ من الدستور الافراد الحق في الحياة والامن والحرية. ومنعت حرمانهم من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقا للقانون. ولما كانت البيئة النظيفة الخالية من التلوث حق لجميع العراقيين فأنه لا يجوز وفقا لهذه المادة الدستورية حرمانهم منه او تقييد حصولهم عليه. كما كفلت المادة ٣٠ من الدستور

الحق للاسرة في الضمان الصحي ومقومات الحياة الاساسية. لتضمن هذه المادة للمواطنين حق المطالبة بهذا الضمان ضمن اطار الديمقراطية البيئة. اما فقد تحدثت عن الحقوق البيئة بشكل واضح حين اكدت على حق العراقيين بالعيش في ظروف بيئية سليمة. واهمية الحفاظ على التنوع الاحيائي وحماية البيئة.

أن وجود التشريعات والقوانين الداعمة لحق المواطنين بالمشاركة في صنع القرار البيئي يمثل استجابة للاتفاقيات الدولية التي تؤكد على أن حماية البيئة لا يمكن ان تكتمل دون ان تكون هناك مشاركة فاعلة للافراد الذين يمثلون شركاء اساسيين في الحماية. ويتم ذلك عن طريق زيادة المساحة التي يمكن ان يتحرك فيها مواطنو الدول سواء كان بشكل فردي او جماعي او بواسطة المنظمات المعنية بالحفاظ على البيئة (مراحي وموسى ٢٠٢٢. ١٨٨٩).

وما دام الدستور العراقي داعم لاليات حماية البيئة. والقوانين تشجع على كل ما من شأنه تحسين الواقع البيئي في العراق. فأن اشراك المواطنين في صنع سياسات مواجهة التحديات المناخية في العراق لا تواجه معوقات دستورية او قانونية. مما يعني ان امر تطبيقها سيكون اسهل في حال كانت هناك التفاتة تشريعية. بمعنى أن الاستعانة بمفهوم الديمقراطية البيئية للحد من اثار التغير المناخي في العراق يتطلب وجود نصوص صريحة تتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرار البيئي. كون المواطن جزء من الحل لأنه المعني الاول بالمتغيرات التي يمكن ان تحدث في البيئة سواء كانت ايجابية ام سلبية. وبالنتيجة فأن الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمواطنين في مواجهة التحديات المناخية ستكون فاعلة بشكل اكبر في حال استندت الى آليات قانونية تنظمها.

ثانيا: انفاذ القوانين البيئية

أن وجود قوانين معززة لتطبيق الديمقراطية البيئة في العراق لن يكون كافيا ما لم يكن هناك انفاذ لهذه القوانين من اجل تشجيع المواطنين على الانخراط في العمل البيئي سواء كان لتشخيص مكامن الخلل او المساهمة في وضع سياسات التصدي للتحديات المناخية.

ويؤدي تطبيق القوانين البيئية بشكل سليم الى مخرجات ايجابية يمكن توظيفها في الحد من التدهور البيئي عن طريق (مراحي وموسى ٢٠٢٢. ١٨٩١):

١. تشجيع المواطنين على المساهة في الاصلاح البيئي.
٢. تحديث او تعديل الافكار البيئية الخاطة او غير المكتملة.
٣. تعزيز مفهوم المواطنة البيئية.
٤. تحقيق العدالة البيئية عن طريق ضمان المشاركة في صنع القرار البيئي.
٥. تجنب الاضرار البيئية قبل حدوثها كنتيجة للاستجابة للسياسات البيئية المقترحة.

مما تقدم يتضح أن انفاذ القوانين البيئية في العراق لا يقل اهمية عن مشاركة المواطنين في صنع القرار البيئي. لأن كليهما يمثل جزءا من الديمقراطية البيئية التي سيؤدي فهمها الى الاهتمام بها كمظهر من مظاهر الديمقراطية. والتي رديفا مناسبا الى جانب السياسات الاخرى للحد من اثار التغير المناخي. وما يميز السياسات التي تطرح في هذا المجال انها تتضمن اشراكا للمواطنين في اعداد السياسة العامة المتعلقة بشؤون البيئة.

الخاتمــة:

ختاما. يمكن القول أن العمل على تكريس مفهوم الديمقراطية البيئية في العراق يمثل احد اهم النتائج التي يتوخاها البحث كون هذا المفهوم سيكون ممهدا لحل كثير من الاشكاليات المرتبطة بسياسات مواجهة اثار التغير المناخي التي ضربت العراق وما زال بعضها يهدد حاضره ومستقبله. فضلا عن أن الديمقراطية البيئية ستعزز مفهوم الديمقراطية التشاركية التي تقوم على اساس حفظ قيمة الافراد بما لا يتعارض مع الثوابت الديمقراطية والدستورية. وهو ما سيؤدي بالنتيجة الى مساعدة الحكومة في التوصل الى حلول مناسبة للتحديات المناخية عن طريق اشراك المواطنين في صنع القرار البيئي. وهذا الامر سيؤدي بدوره الى نتيجتين غاية في الاهمية. اولهما البدء في مسارات الحلول للازمات البيئية التي تهدد مستقبل الاجيال. والامر الاخر يتمثل في تعزيز الثقة بين المواطن والسلطة والبدء في ردم الهوة وتقليص الفجوة التي زادت المسافة بين المواطن من جهة وصانع القرار من جهة اخرى خلال السنوات الماضية. وبمرور الوقت سيتضح ان المجتمع القائم على اساس التشاور والمشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤولية هو الارسخ والاقدر على مواجهة التحديات. كما انه يعد اكثر نضوجا من ذلك المجتمع الذي لا يجيد سوى الانتقاد ولا يوجد ما يربطه بالتيارات السياسية وقوى السلطة غير تلك الفترة التي تسبق الانتخابات لتعود القطيعة بينهما حتى يحين موعد اجراء الانتخابات الجديدة.

المصادر باللغة العربية:

١. اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون ١٩٨٨. الموقع الرسمي للامم المتحدة. على الرابط: https://www.un.org/ar/search/
٢. بو جلال،عمر طيب. ٢٠١٧.ادماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية. ط١. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
٣. تشومسكي، نعوم وبولن، روبرت. ٢٠٢١.ازمة المناخ والصفقة الخضراء العالمية الجديدة: الاقتصاد السياسي لانقاذ الكوكب. ترجمة محمد جياد الازرقي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٤. تقرير عن الممارسات الجيدة لمشاركة اصحاب المصلحة في تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ. ٢٠١٤.الامم المتحدة.

٥. دليلة، بواري. ٢٠١٣.الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة: البيئة والتعمير. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة.
٦. ستيبان،الفرد. ٢٠١٤.ديمقراطيات في خطر. ترجمة انطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٧. الشاوي، منذر. ٢٠١٢.فلسفة الدولة. عمان:دار ورد للنشر والتوزيع. ط١.
٨. قانون الري رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧
٩. قانون الغابات والمشاجر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩.
١٠. قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.
١١. ليبهارت، ارند. ٢٠١٥.انماط الديمقراطية. ترجمة محمد عثمان خليفة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
١٢. مجموعة باحثين. ٢٠١٨.مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨. بغداد: دار قناديل للنشر والتوزيع.
١٣. مجموعة مؤلفين. ٢٠١٤.ازمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤. محمد، هند قاسم وكاظم، نيران عدنان. ٢٠٢١.الوسائل الناجعة لجعل العراق دولة فاعلة. اعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع: استراتيجية التحول الى دولة فاعلة.
١٥. مراحي، صبرينة وموسى، نورة. ٢٠٢٢.مشاركة المواطنين في التسيير البيئي: كتوجه حديث لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. العدد١.
١٦. هنتغتون، صموئيل. ٢٠١٥.النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلوعبود. ط٢. بيروت: دار الساقي.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Al-Shawi, Munther. 2012. Philosophy of the State. Amman: Dar Ward for Publishing and Distribution. 1st ed.
2. Bou Jalal, Omar Tayeb. 2017. Integrating the Participatory Approach into Political Reforms. 1st ed. Amman: Academic Book Center.
3. Chomsky, Noam and Pauline, Robert. 2021. The Climate Crisis and the New Global Green Deal: The Political Economy of Saving the Planet. Translated by Muhammad Jiyad Al-Azraqi. Beirut: Arab Scientific Publishers.

4. Dalila, Bouari. 2013. Participatory Democracy and Its Excellent Fields: Environment and Construction. Master's Thesis. Faculty of Law and Political Science, Abdul Rahman Mira University.
5. Environmental Protection and Improvement Law No. 27 of 2009.
6. Forest and Trees Law No. 30 of 2009.
7. Francesca Carlsson,Environmental Law and Justice Environmental Democracy, European Environmental Bureau.
8. Group of Authors. 2014. The Crisis of Democracy in the Arab World. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Group of Researchers. 2018. Governance Index for Democratic Transformation in Iraq 2017-2018. Baghdad: Dar Qanadeel for Publishing and Distribution.
10. Huntington, Samuel. 2015. The Political System of Changing Societies. Translated by Samia Flo Abboud. Beirut: Dar Al Saqi. 2nd ed.
11. Irrigation Law No. 83 of 2017
12. Lijphart, Arend. 2015. Patterns of Democracy. Translated by Muhammad Uthman Khalifa. Beirut: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
13. Marahi, Sabrina and Musa, Noura. 2022. Citizen Participation in Environmental Management: A Modern Approach to Achieving Sustainable Development. Journal of Law and Human Sciences. Issue 1.
14. Mechael Mason, Environmental Democracy,Earthscan published Ltd, 1991.
15. Muhammad, Hind Qasim and Kazem, Niran Adnan. 2021. Effective means to make Iraq an effective state. Proceedings of the Fourth Baghdad International Dialogue Conference: Strategy for Transformation into an Effective State.
16. Report on Good Practices for Stakeholder Participation in the Implementation of Article 6 of the Framework Convention on Climate Change. 2014. United Nations.
17. Stepan, Al-Fard. 2014. Democracies in Danger. Translated by Antoine Bassil. Beirut: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
18. The Environmental Democracy Index, World Resources Institue, 2015.
19. Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer 1988. Official website of the United Nations. On the link: